

Distr.: Limited
26 September 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢	موجز الرئيس.....
٢	استراتيجيات التنمية في عالم معولم: الحد من التفاوتات من أجل تنمية متوازنة ومستدامة....



موجز الرئيس

استراتيجيات التنمية في عالم معولم: الحد من التفاوتات من أجل تنمية متوازنة ومستدامة (البند ٨)

١- ركزت مناقشات الجلسات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال على مشكلة تزايد تفاوتات الدخل ومسألة أوجه ارتباط هذه التفاوتات بالنمو، لا سيما في سياق الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الراهنة. فمسألة التفاوتات شاغل رئيسي ليس فقط من منظور أخلاقي واجتماعي وإنما أيضاً بسبب تأثيرها على الأداء الاقتصادي. وقد أهملت لعدة سنوات، لكنها اليوم أصبحت في صميم الحوار الاقتصادي في العديد من البلدان. وأشار أحد المتحدثين إلى وجاهة طرح المسألة للنقاش في الأونكتاد، ما دام أنها كانت سبباً أساسياً في إنشائه. وشكك عدة متحدثين في النظريات التي تعتبر أن تزايد التفاوتات هو نتيجة حتمية للتغير التكنولوجي أو للتوسع في التجارة العالمية، بالنظر إلى ضعف الأدلة التجريبية التي تقوم عليها تلك النظريات، ورفضوا الفكرة المقترنة بذلك ومفادها أن "لا شيء ينبغي عمله" في هذا الصدد.

٢- وقد ساعدت العولمة في سد فجوات الدخل فيما بين الدول، على الرغم من أن بعضها فشل في الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي ولم يساير الركب. ومع ذلك، اتفق المتحدثون والمندوبون على أن اتجاه تزايد التفاوتات الذي شهدته العقود الثلاثة الأخيرة، لا سيما في البلدان المتقدمة، يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد العالمي. وأسباب تزايد التفاوتات متعددة وتختلف من بلد إلى آخر. وتشمل تلك الأسباب تغير الأنظمة المالية العالمية، وتعزيز قوة القطاع المالي، والعولمة، ونقل أنشطة الشركات إلى مناطق أخرى، وصعود قوى اقتصادية، وتنفيذ سياسات تقوم على الليبرالية الجديدة. وكان هناك اتفاق واسع على أن تحسين الحوكمة المالية على الصعيد العالمي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في الحد من التفاوتات.

٣- وأكد المشاركون في النقاش وعدة مندوبين أن بعض البلدان النامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية، قد نجحت في تجنب الآثار التوزيعية السلبية في السنوات الأخيرة. واكتست السياسات الداعمة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والأجور أهمية خاصة في هذا السياق، يضاف إليها السياسات المالية والصناعية المحددة الأهداف التي ترمي إلى ضمان أن يُستخدم داخل البلد معظم الدخل المترتب على نشاط يجري في ظروف خارجية أفضل.

٤- وأظهرت الأدلة التجريبية أن الفكرة القائلة إن خفض الأجور هو الحل لمستويات البطالة المرتفعة فكرة خاطئة من أساسها. فمستويات البطالة المرتفعة حالياً ليست نتيجة للأجور العالية وإنما لأجور لا تساير نمو الإنتاجية. وكانت النتيجة أنه خلال الانكماش،

تراجع الطلب وخفضت الأسر استهلاكها، واقترن ذلك بتأثير على توقعات أرباح الشركات، وبالتالي على مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

٥- وأصبحت تفاوتات الدخل أكثر بروزاً مع الأزمة، الأمر الذي عرّض النموذج الاجتماعي للخطر في كثير من أنحاء العالم. فقلّصت الأجور، لا سيما في قطاع الصناعة، وتضرر من ذلك في المقام الأول العمال الأقل تأهيلاً؛ ونقلت وظائف إلى الخارج؛ وتسببت المناورات المالية وفضاعات المضاربة في أزمات كان لها التأثير الأكبر على الفئات الأكثر ضعفاً. وترتب على مشكلة ارتفاع نسب البطالة عواقب وخيمة لحقت التماسك الاجتماعي ومن شأنها أن تؤدي إلى صراعات سياسية واجتماعية. وأثار المتحدثون وكثير من الوفود على وجه الخصوص شواغل جوهرية تتعلق بالمستويات العالية للبطالة بين الشباب. وينجم عن هذه البطالة أن الشاب يواجه عقبة منذ الانطلاق قد ترافقه نتائجها طوال حياته المهنية. ويمثل ذلك أيضاً هدراً للموارد لأن الاستثمار في التعليم يصبح غير مربح. ومع ذلك، أكد العديد من المتحدثين الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في تقليص تفاوتات الدخل. ويمكن للبطالة، لا سيما بطالة الشباب، أن تؤدي أيضاً إلى هجرة الأدمغة وهو ما قد يمنع المناطق الأقل نمواً أو البلدان التي تمر بأزمات من اللحاق بالركب بسبب إقدام العمال من ذوي المهارات العالية على ترك وطنهم وبالتالي فقدان مشاركتهم في تعزيز المؤسسات المحلية.

٦- وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن السبيل إلى الخروج من الأزمة والحد من البطالة يمر عبر النمو الاقتصادي وليس من خلال تدابير التقشف المالي أو تقليص الأجور أو إضفاء المرونة على الأسواق. ومن الضروري إعادة بناء المؤسسات بصورة جذرية. وشدد جميع المتحدثين على ضرورة توزيع مكاسب النمو الاقتصادي بين رأس المال والعمل على أساس عادل. فالخفض الطويل الأجل لحصة الأجور من الدخل، وهو أمر جرّب بعد عام ١٩٨٠ في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان استراتيجية فاشلة. ويبدو أن قدر أقل من التفاوتات في هياكل الأجور يرتبط بانخفاض البطالة. وكان هناك توافق واسع على أن تحقيق التنمية الشاملة للجميع أمر يتطلب تدخل الحكومة، حيث إن السوق وحدها لا يمكن أن تحل مشكلة التفاوتات وارتفاع نسب البطالة. وقال عدد من المتحدثين إن تحديد الحد الأدنى للأجور والتركيز على التفاوض الجماعي وسيلتان جيدتان لمعالجة مسألة التفاوتات. ومن الأهمية بمكان لضمان أن تقوم المنافسة على مكاسب الإنتاجية وليس على خفض الأجور أن تحدد الأجور على مستوى الاقتصاد وليس على مستوى فرادى الشركات. وإضافة إلى ذلك، يتطلب إحلال ظروف عادلة في هذا الصدد وجود تعاون دولي معزز ونظام دولي معقول يحكم القطاع المالي وأسعار صرف.

٧- وشمل النقاش أيضاً قضايا التفاوتات الإقليمية والهجرة. وفيما يتصل بالتأثير المحتمل لذلك على مستويات الأجور والبطالة، أقر المتحدثون بأهمية تجنب خفض مستويات الأجور في المناطق الأكثر ثراء لمطابقتها مع الأجور في المناطق الأشد فقراً، مشددين على دور إقرار

حد أدنى للأجور. ومن شأن التحويلات الإقليمية أن تخفف التفاوتات بين الأقاليم، كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي. لكن أحد المتحدثين تساءل، فيما يتعلق بحالة الاتحاد الأوروبي، إن كانت الميزانية الأوروبية كافية. وعلاوة على ذلك، تطرق النقاش إلى أهمية ألا يشمل التحليل البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية فحسب، وإنما البعد البيئي أيضاً، الذي يبدو مهماً نتيجة للأزمة المالية العالمية. فبصرف النظر عن الحلول القصيرة الأجل، يمكن للبحث عن مخرج من الأزمة أن يكون فرصة لإيجاد استراتيجيات مناسبة تتيح تجنب العودة إلى مسارات السابق غير المستدامة. واتفق المشاركون بصفة عامة على أن العالم سيدفع ثمناً باهظاً في المستقبل إذا فشل في معالجة القضايا البيئية الملحة.